

Distr.: General  
18 December 2007  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة  
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف  
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات  
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات  
والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الجمعية النسائية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وهي منظمة  
غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2008/1



## بيان

بالرغم من الأنشطة النبيلة الكثيرة الرامية إلى ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ما زالت إمكانية حصول النساء والفتيات على الموارد أقل بكثير من إمكانية نظرائهن الذكور، ولا سيما حين يتعلق الأمر بمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالاعتمادات الشحيحة من الموارد الموجهة تحديداً لبرامج المجتمع المدني التي تستهدف المرأة والفتاة مخيبة للآمال. ومن المثير للقلق أيضاً أن هذه الأموال، حين تتاح، تظل إلى حد كبير في أيدي المنظمات التي لا تتوخى الربح في بلدان الشمال، مما يلحق الضرر بتلك المنظمات في بلدان الجنوب. ويحد هذا الافتقار إلى الموارد من إنشاء وتنفيذ البرامج المحلية التي من شأنها أن تكفل الأخذ بنهج أكثر استدامة بكثير إزاء تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في الشطر الجنوبي من العالم.

وتدلنا الأدلة الدامغة على أن النساء والفتيات ما زلن يمثلن أفقر الفئات المنكوبة بالفقر وأقلها تعليماً وأن حظهن أقل في الحصول على العلاج الطبي والدعم. وثمة قصور شديد في تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار والمناصب القيادية، خاصة حين يتعلق الأمر بتخصيص الميزانيات على الصعيد الحكومي. وتيسر القرارات المالية المحايدة جنسانياً على الصعيد العالمي والوطني والمحلي استمرار هذا الوضع القائم الذي لا يمكن قبوله.

ونفهم أن تبعية المرأة للرجل من الوجهة الاقتصادية والعوامل الاجتماعية الثقافية، من قبيل الفقر والصراع والامية، قد تضافرت على تجريدها من الإمكانيات، وجعلها تتخلف عن الرجل فيما يتعلق بالتمتع بالحاجات الأساسية وبالاستقلال الشخصي. وكثيراً ما ينتزع من المرأة والفتاة حقهما الأساسي في السيطرة على المسائل المتصلة بسلامتهما الجنسية. ومما يضع المرأة في مواقف تعرضها لأشد مخاطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية العنف المنهجي القائم على نوع الجنس الذي يتخذ شكل الزواج المبكر والاتجار والاعتصاب المصاحب لجرائم الإبادة الجماعية وغيرها من أشكال الإيذاء الجنسي، فضلاً عن العنف الاقتصادي، بل والتشريعي.

وفي الإعلان السياسي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عن الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أشارت الحكومات إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز "كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل" وأنه "يشكل حالة طوارئ عالمية ويمثل واحداً من أكثر التحديات جسامة أمام تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وفي العالم عموماً، ويقتضي تصدياً عالمياً استثنائياً وشاملاً".

ولا يمكن أن يكون التصدي "شاملاً" ونجحاً ما لم تصمم أنشطته بحيث تشمل المرأة والفتاة على وجه التحديد. ونحن نرحب بجميع الجهود التي تبذل لمواجهة الوباء ونعترف بإحراز شيء من التقدم الملحوظ في بعض المجالات. ولكن الواقع هو أن النساء والفتيات أقل حظاً من نظرائهن الذكور في الحصول على الاهتمام الطبي والعقاقير الخاصة بالفيروسات التراجعية والأغذية والتثقيف الجنسي. وفضلاً عن ذلك، لم يوجه اهتمام كاف إلى الشروع في البحوث والبرامج التي تستهدف المرأة والفتاة تحديداً والتي تمكنهما من الاشتراك فعلياً في تحقيق سلامتهن الجنسية.

وبالرغم من ضالة الموارد المتاحة، فإن النساء في أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، قد وجدن لديهن ما يكفي من الشجاعة والحماس والابتكار للقيام بدور نشط فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد اتخذت النساء خطوات ملحوظة صوب التعرف على الاحتياجات والشواغل الخاصة بهن تحديداً وعلى بعض من أفضل الممارسات، وأنشأن عدداً من شبكات الدعوة القيمة، ومن البرامج الشعبية، وغير ذلك من الآليات التي تتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف وقف انتشار هذا الوباء تماماً في نهاية المطاف.

ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، ما فتئ المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، يسجل رسمياً ما يساوره من قلق إزاء عدم تمتع المرأة والفتاة بالمساواة ويتصدى لذلك بشكل متزايد. ونشير في هذا الصدد إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف ٣، "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، والهدف ٥، "تحسين صحة الأم"، والهدف ٦، "مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض". ويؤكد منهاج عمل بيجين والاستنتاجات التي اتفقت عليها بعد ذلك لجنة وضع المرأة أنه يتعين تحديد التمويل اللازم وحشده من جميع المصادر وعبر جميع القطاعات لتعزيز سبل حصول المرأة والفتاة على التعليم والصحة والإمكانيات الاقتصادية والأمان وحقوق الإنسان بصفة عامة.

ونحن نرحب بهذه الكلمات ونذكر أنه يجري إحراز نوع من التقدم حيثما، وكلماً، يجري تخصيص قدر كاف من الموارد. ولكن لا بد من بذل مزيد من الجهد لدى تخصيص الموارد على الصعيد العالمي، لضمان تلبية احتياجات النساء والفتيات وإشراكهن في جميع عمليات صنع القرار التي تعنيهن في أي شكل أو هيئة أو صورة. فإحراز التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في أنحاء العالم من شأنه أن لا تقتصر فائدته في نهاية المطاف على المرأة والفتاة وحدهما، بل أن تمتد لتشمل تعزيز رفاه المجتمع العالمي بأسره أيضاً.

ولهذا نحث المجتمع الدولي والحكومات على كفالة توفير الموارد الكافية لما يلي:

- ١ - إدماج المرأة في عمليات صنع القرار بدءاً من المستوى المحلي وحتى أعلى مستويات وضع السياسات، ولا سيما حين يتعلق الأمر بإعداد الميزانيات، وذلك كوسيلة لضمان تلبية احتياجات المرأة على النحو الملائم.
- ٢ - إدماج النساء، ولا سيما المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في جميع عمليات صنع القرار الرامية إلى التصدي لهذا الوباء على الصعيد المحلي والوطني والدولي.
- ٣ - توفير التمويل الكافي للآليات القائمة، وخاصة التي ترأسها النساء على الصعيد المحلي، واستحداث آليات جديدة عند الضرورة لتعزيز المساواة بين الجنسين على كافة الأصعدة، وخاصة فيما يتعلق بما يلي:
  - توفير التثقيف للنساء والفتيات.
  - تعزيز تمكين المرأة من الوجهة الاقتصادية.
  - ضمان حصول المرأة والفتاة على الحاجات الأساسية: الإسكان والغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية.
  - ضمان سلامة جميع النساء والفتيات والحزم في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف القائم على نوع الجنس أياً كان شكله أو نوعه.
- ٤ - تخصيص مزيد من الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف الوقاية منه وتعميم سبل الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات التراجعية وتوفير الرعاية والدعم بوجه عام، وخاصة للنساء والفتيات، مع التركيز على الآليات التي تكفل للمرأة القدرة على التحكم في المسائل المتصلة بسلامتها الجنسية؛ والتصدي للاحتياجات والشواغل الإنجابية والجنسية للمرأة والفتاة على وجه التحديد. ويشمل ذلك ما يلي:
  - الرفالات الأثوية.
  - مبيدات الميكروبات.
  - انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.
  - التثقيف الوقائي العلمي الذي يستهدف المرأة والفتاة.
  - الرعاية النفسية الاجتماعية والانفعالية للنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

- البحوث الطبية والعلمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تركز جسم الأنثى.
  - المؤتمرات أو الشبكات أو المنظمات أو أية آليات أخرى تسمح للنساء بتبادل الخبرات والاهتمامات الجديدة وأفضل الممارسات.
  - ٥ - كفالة الموارد البشرية والمالية الكافية في حالات الصراع المسلح وفي أثناء عمليات السلام لتنفيذ تلك السياسات ودعم الآليات القائمة التي تركز على احتياجات المرأة والفتاة، وخاصة حين يتعلق الأمر بما يلي:
  - ضمان سلامة النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين وحصولهن على جميع الخدمات، والعلاج الطبي الخاص، وخاصة فيما يتصل بالرعاية الجنسية والإنجابية.
  - توفير الرعاية النفسية الاجتماعية والانفعالية للنساء والفتيات المتضررات من الصراع على أي وجه من الوجوه، ولا سيما كفالة إعادة إدماج الجنود من الفتيات والنساء، ومن تعرضن للبيداء القسري أو الاغتصاب المصاحب للإبادة الجماعية.
  - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).
- كذلك نشجع المجتمع الدولي والحكومات على ما يلي:
- ١ - إدماج تقييمات منهجية في عملية إعداد الميزانيات للكيفية التي قد تؤثر بها السياسات "المحايدة جنسانياً" على المرأة تأثيراً مخالفاً لتأثيرها على الرجل ومعالجة أي تفاوتات أخرى قد تحدثها هذه السياسات بين الرجال والنساء والأولاد والبنات.
  - ٢ - تشجيع المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الجنسيات على الاضطلاع ببرامج وأنشطة لتعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة في سبل حصول المرأة والفتاة على الموارد.
  - ٣ - تعزيز الشراكات مع البرامج الأهلية والنسائية القائمة ودعمها مالياً، والعمل على إقامة شراكات جديدة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عند الضرورة، وذلك تشجيعاً لظهور قيادات محلية من الإناث وضمناً لاستدامة تلك البرامج بشكل أفضل.
- ولدينا اعتقاد قوي بأن تمتع النساء والفتيات بالإمكانات والثقة والصحة سيعود بالنفع على المجتمع بأسره ويساعد على إقامة مجتمع قوي ومستقر، واقتصاد مزدهر، ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالعمل على تحقيق ذلك الهدف.
- ونحن نؤيد تنفيذ جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تجعل حقوق الإنسان مركزاً لأولوياتها. ومنظماتنا غير الحكومية على استعداد للاشتراك مع الحكومات في

تنفيذ السياسات التي تنتهج ذلك النهج أو وضعها، عند الاقتضاء، مع دعم المساواة بين الجنسين بكل الطرق، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية.

ملاحظة:

أعربت المنظمات غير الحكومية التالية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تأييدها لهذا البيان: منظمة الرؤية النسائية؛ ومنظمة الكأس المقدسة؛ ومركز الرضاعة الطبيعية؛ والمجلس الدولي للمرأة اليهودية؛ والشبكة الدولية لمنع إيذاء المسنين؛ ومنظمة عقد الشعوب للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا؛ والاتحاد العالمي للصحة العقلية.